تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة "SIC" 29
ترتيبات امتياز الخدمة العامة: إفصاحات

المراجع

- المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار"
- معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" (المنقح في 2007)
- معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات" (المنقح في 2003)
- معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"
- معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" (المنقح في 2004)
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "IFRIC" 12 "ترتيبات امتياز الخدمة العامة"

الإشكال

1 قد تدخل المنشأة (المشغل) في ترتيب مع منشأة أخرى (المانح) لتقديم خدمات تتيح للعموم حق الوصول إلى مرافق اقتصادية واجتماعية رئيسة. قد يكون المانح منشأة قطاع عام أو منشأة قطاع خاص، بما في ذلك هيئة حكومية. ومن أمثلة ترتيبات امتياز الخدمة العامة مرافق معالجة وإمداد المياه، والطرق السريعة، ومواقف السيارات، والأنفاق، والجسور، والمطارات، وشبكات الاتصالات. ومن أمثلة الترتيبات التي لا تُعد ترتيبات امتياز خدمة عامة قيام المنشأة بالاستعانة بمصادر خارجية لتشغيل خدماتها الداخلية (مثل مقصف الموظفين، وصيانة المبنى، ووظائف المحاسبة وتقنية المعلومات).

2 ينطوي ترتيب امتياز الخدمة العامة –بشكل عام -على نقل المانح ما يلي إلى المشغل لأجل فترة الامتياز:

(أ) الحق في تقديم خدمات تتيح للعموم حق الوصول إلى مرافق اقتصادية واجتماعية رئيسة،

(ب) في بعض الحالات، الحق في استخدام أصول ملموسة، أو أصول غير ملموسة، أو أصول مالية محددة،

وفي المقابل على المشغل:

(ج) التعهد بتقديم الخدمات وفقا لأحكام وشروط معينة خلال فترة الامتياز؛

(د) عندما يكون مُنطبقاً، التعهد بأن يتم في نهاية فترة الامتياز إعادة الحقوق التي تم الحصول عليها في بداية فترة الامتياز و/أو المُكتسبة خلال فترة الامتياز.

3 إن الخاصية المشتركة لجميع ترتيبات امتياز الخدمة العامة هي أن المشغل يحصل على حق، ويتحمل بالتزام، تقديم خدمات عامة.

4 الإشكال هو ماهي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات الواردة في القوائم المالية لمشغل ولمانح.

5 تناولت-بالفعل – المعايير الدولية الموجودة للتقرير المالي جوانب وإفصـــاحات معينة تتعلق ببعض ترتيبات امتياز الخدمة العامة (على سبيل المثال، ينطبق معيار المحاسبة الدولي 16 على اقتناء بنود من العقارات والآلات والمعدات، وينطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 على عقود إيجار الأصـول، وينطبق معيار المحاسـبة الدولي 38 على اقتناء الأصـول غير الملموسـة). وبالرغم من ذلك، قد ينطوي ترتيب امتياز خدمة عامة على عقود تنفيذية لم يتم تتناولها في المعايير الدولية للتقرير المالي، ما لم تكن العقود مُتوقع خســـارتها، وفي هذه الحالة يطبق معيار المحاسبة الدولي 37. لذلك، يتناول هذا التفسير إفصاحات إضافية لترتيبات امتياز الخدمة العامة.

الإجماع

6 عند تحديد الإفصاحات المناسبة ضمن الإيضاحات، يجب الأخذ في الحسبان جميع جوانب ترتيب امتياز الخدمة العامة. ويجب على المشغل والمانح الإفصاح عما يلي في كل فترة:

(أ) وصف للترتيب.

(ب) الشروط المهمة للترتيب التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتها، والتأكد منها (مثل فترة الامتياز، وتواريخ إعادة التسعير والأساس الذي يتم بناءً عليه تحديد إعادة التسعير أو إعادة التفاوض).

(ج) طبيعة ومدى (مثل الكمية، أو الفترة الزمنية او المبلغ بحسب ما هو المناسب):

(1) الحقوق في استخدام أصول محددة.

(2) الالتزامات بتقديم، أو الحقوق في توقع تقديم، خدمات.

(3) الالتزامات باقتناء، أو بناء، بنود من العقارات والآلات والمعدات.

(4) الالتزامات بتسليم، أو الحقوق في استلام، أصول محددة في نهاية فترة الامتياز.

(5) خيارات التجديد والإنهاء.

(6) الحقوق والالتزامات الأخرى (مثل إصلاحات رئيسة).

(د) التغييرات في الترتيب التي تحدث خلال الفترة.

(هـ) الكيفية التي تم بها تصنيف ترتيب الخدمة.

6أ يجب على المشغل الإفصاح عن مبلغ الإيراد والأرباح أو الخسائر التي تم إثباتها في الفترة عند مبادلة خدمات تشييد مقابل أصل مالي أو أصل غير ملموس.

7 يجب تقديم الإفصاحات المطلوبة وفقاً للفقرة 6 من هذا التفسير -بشكل منفرد - لكل ترتيب امتياز خدمة عامة، أو بشكل مجمع -لكل فئة لترتيبات امتياز الخدمة العامة. والفئة هي تجميع لترتيبات امتياز خدمة عامة تنطوي على خدمات ذات طبيعة متشابهة (على سبيل المثال، خدمات تحصيل الرسوم، والاتصالات ومعالجة المياه).

تاريخ الإجماع

مايو 2001 .

تاريخ السريان

يصبح هذا التفسير سارياً من 31 ديسمبر 2001.

يجب على المنشأة تطبيق التعديل الوارد في الفقرتين 6(هـ) و6أ للفترات التي تبدأ في 1يناير 2008 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 12 لفترة أبكر، فإنه يجب تطبيق التعديل لتلك الفترة الأبكر.

عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 16 المصدر في يناير 2016 الفقرة 5. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.